



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

الدورة العادية الثانية عشرة

روما، 19 – 23 أكتوبر/تشرين الأول 2009

السياسات والترتيبات الخاصة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها

بيان المحتويات

الفقرات

6-1	مقدمة	أولاً –
22-7	استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتبادلها	ثانياً –
30-23	طرائق التبادل	ثالثاً –
40-31	اعتبارات السياسة العامة بشأن الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها	رابعاً –
41	التوجيهات المطلوبة	خامساً –

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

أولاً - مقدمة

1- لم يضع أي بلد أو يطبق حتى الآن نظاماً غذائياً مفيداً يستند إلى الموارد الوراثية ذات المنشأ المحلي البحت. ولذلك يوجد توافق في الآراء على أن تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها أمران أساسيان لتحقيق الأمن الغذائي واستمراره. لهذا فإن الشروط التي ينبغي بموجبها الحصول على هذه الموارد واقتسام المنافع المشتقة من استخدامها تحظى بتوافق أقل. والتحول الذي حدث في القانون الدولي وقوانين البلدان المتقدمة والنامية من نظام مفتوح، يشار إليه أحياناً باسم "المشاعات العالمية" إلى نظام الحقوق السيادية للدول على مواردها الوراثية، قد أوجد حالة يصعب فيها أحياناً تحديد الأحكام القانونية ذات الصلة والقواعد التي تطبق على حالة معينة من حالات الحصول. وترد القواعد الأساسية كما تطبق على الحصول على الموارد الوراثية واقتسامها بالنسبة للأطراف المتعاقدة في اتفاقيات التنوع البيولوجي، وبالنسبة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية) التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة). غير أن تنفيذ القواعد الأساسية أصبح يخضع للنقاش وأحياناً للجدل على المستويين الوطني والدولي.

2- واستكمالاً للنداء من أجل العمل الذي وجهته الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002، كلف مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع في ظل الاتفاقية (الفريق العامل المخصص) بوضع نظام للحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها والتفاوض بشأنه. وأعطى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن المعقود في عام 2006 تعليمات للفريق العامل المخصص باستكمال عمله في أقرب وقت ممكن قبل الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف¹ الذي سيعقد في الفترة من 18-29 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ومن المقرر أن يجتمع الفريق العامل المخصص مرتين أخريين، في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 وفي مارس/آذار 2010.

3- ويوجد لدى المنظمة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لها (الهيئة) تاريخ طويل في التعامل مع القضايا المتعلقة بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام المنافع الناشئة عن استخدامها. ففي عام 1983، اعتمد مؤتمر المنظمة "التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية" الذي وضع إطار السياسات والتخطيط للهيئة فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية. وخلال السنوات التالية، تفاوضت الهيئة بشأن مزيد من القرارات التي تفسر التعهد الدولي، وبشرت في عام 1994 مراجعة التعهد الدولي. ونتيجة لهذه العملية، اعتمد مؤتمر المنظمة في عام 2001 المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وهي الصك الدولي الأول (والوحيد حتى الآن) الملزم قانوناً والمطبق بصورة كاملة للحصول على الموارد واقتسام منافعها.

¹ الوثيقة UNEP/CBD/COP/8/31، القرار 4/8 ألف - 6.

4- وكانت الهيئة، في دورتها العادية العاشرة، قد أوصت المنظمة والهيئة بالمساهمة في الأعمال المتعلقة بالحصول على الموارد واقتسام منافعها حرصا على دعم الاحتياجات الخاصة للقطاع الزراعي وبالنظر إلى جميع مكونات التنوع البيولوجي التي تهم الأغذية والزراعة.² ووافقت الهيئة، في دورتها العادية الحادية عشرة، على أهمية بحث الحصول على الموارد واقتسام منافعها فيما يتعلق بجميع مكونات التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وقررت أن يكون العمل في هذا المجال من المهام المبكرة في إطار برنامج عملها المتعدد السنوات.³ وبناء على ذلك، قررت اللجنة أن تنظر في الترتيبات والسياسات الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها في هذه الدورة.⁴

5- فضلا عن هذا، أثيرت مسألة الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها في المؤتمر الفني الدولي بشأن الموارد الوراثية والحيوانية (انترلاكن، 2007) الذي عملت الهيئة كلجنة تحضيرية له. ويلزم إعلان انترلاكن الدول بتسهيل الحصول على الموارد والاقتسام المنصف والمتكافئ للمنافع الناشئة عن استخدامها، بما يتسق مع الالتزامات الدولية والقوانين الوطنية. وتشجع خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية، التي اعتمدها مؤتمر انترلاكن، على الاقتسام المنصف والمتكافئ للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، باعتبار ذلك أحد أهدافها الرئيسية. وعولجت مسألة الحصول وتقاسم المنافع أيضا في الأولويات الاستراتيجية لخطة العمل العالمية، وخاصة وضع استراتيجيات وطنية تشمل مساهمة الموارد الوراثية الحيوانية في الاستخدام المستدام، بما في ذلك آليات لدعم الحصول الواسع على الموارد الوراثية الحيوانية والاقتسام المنصف والمتكافئ للمنافع الناشئة عنها، واستعراض دلالات وتأثيرات الاتفاقات الدولية على مسألة الحصول واقتسام المنافع.

6- وتهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة الهيئة عند نظرها في الترتيبات والسياسات الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها. وتستند الوثيقة إلى مجموعة من الدراسات القطاعية التي تتناول بشكل خاص استخدام وتبادل الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والمائية والحرجية والكائنات الدقيقة وعوامل مكافحة الحيووية. وبالإضافة إلى تسليط بعض الضوء على أنماط الاستخدام والتبادل في الماضي والحاضر واحتمالاتها في المستقبل، تحاول الدراسات أيضا استعراض القواعد والطرائق التي يتم بموجبها تبادل واستخدام الأنواع المختلفة من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وقد يؤدي تغيير المناخ إلى ضرورة تعديل أنماط الاستخدام والتبادل الحالية للموارد الوراثية، مما يؤدي إلى تغيير الترابط بين البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وقد استهلكت المنظمة دراسة خاصة تركز على تغيير المناخ واستخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتبادلها لمساعدة الهيئة في هذه المسألة. كما أن هذه الوثيقة، التي تستند إلى مقارنة شاملة للصوصك القانونية القائمة وغيرها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، تهدف أيضا إلى تحديد الدور الذي تقوم به أو لا تقوم به الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في السياسات والترتيبات القائمة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها.

² الوثيقة CGRFA-10/04/REP، الفقرة 76.

³ الوثيقة CGRFA-11/07/Report، الفقرة 71.

⁴ الوثيقة CGRFA-11/07/Report، المرفق هـ.

ثانياً - استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتبادلها

الموارد الوراثية

7- الموارد الوراثية هي مجموعة فرعية من "الموارد البيولوجية" التي، كما تنص اتفاقية التنوع البيولوجي، "تشمل الموارد الوراثية، والكائنات أو أجزاء منها، وجموعها، أو أي مكون حيوي آخر من النظم الأيكولوجية يكون له استخدام أو قيمة فعلية أو محتملة بالنسبة للإنسانية." وفي المادة 2 من الاتفاقية، تعرف الموارد الوراثية بأنها "مادة وراثية لها قيمة حالية ومحتملة". وتعرف "المادة الوراثية" بأنها "أي مواد ذات أصل نباتي تحتوي على وحدات وراثية وظيفية ذات قيمة فعلية أو محتملة للأغذية والزراعة". وتستخدم كثير من القوانين الوطنية الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها نفس هذه المصطلحات أو مصطلحات مشابهة.

8- وعلى ضوء هذه التعاريف، يمكن اعتبار كثير من السلع الغذائية والزراعية موارد وراثية لأن "المواد الوراثية" موجودة بها.⁵ فمن الممكن اعتبار الصوف، والخشب، واللحوم، وحتى كثير من الأغذية المجهزة أو المخمرة، مثل خثرة فول الصويا أو اللبن الزبادي، من "الموارد الوراثية" حيث أنها تحتوي على مواد وراثية تعتمد وظائفها في المقام الأول على التعقيدات المتطورة للعلم والتكنولوجيا. والتشريع المتعلق بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها والذي يسري على جميع هذه "الموارد الوراثية" يمكن أن يكون له تأثير كبير بشكل واضح على التبادل الدولي والتجارة الدولية في هذه السلع. غير أنه بدأ يظهر توافق في الآراء على أن تشريعات الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها ينبغي أن يقتصر على تبادل الموارد الوراثية واستخدامها في أغراضها الوراثية.

9- ويلزم أن تكون "الموارد الوراثية" ذات قيمة فعلية أو محتملة. "غير أنه مع ظهور تكنولوجيات حيوية جديدة، يمكن اعتبار جميع المواد الوراثية ذات قيمة محتملة، سواء كانت لأغراض الأغذية والزراعة أو لأغراض أخرى.

10- وفي قطاع الأغذية والزراعة يتم تبادل أنواع مختلفة كثيرا من الموارد لاستخدام صفاتها الوراثية:

- يتضمن تبادل المادة الوراثية النباتية الزراعية نقل البذور وكذلك الأجزاء الخضراء من النبات، التي يمكن إكثارها بعد ذلك.
- تكمن الموارد الوراثية الحيوانية إما في الحيوانات الحية أو في المواد البيولوجية - الأجنة، أو الأمشاج (المني والبويضات) أو الأنسجة الجسدية - والتي يمكن الاحتفاظ بها خارج الحيوان. والموارد الوراثية الحيوانية التي يتم تبادلها بصورة أكثر تكرارا هي الحيوانات الحية والمني.

⁵ انظر تقرير اجتماع فريق الخبراء القانونيين والتقنيين المعني بالمفاهيم والمصطلحات والتعاريف والنهج القطاعية، UNEP/CBD/WG-ABS/7/2، الملحق، الفقرة 4.

- يشمل تبادل الموارد الوراثية المائية الأمشاج والبويضات المخصبة، والبرقات، وطور ما بعد البرقات، والأحداث. ومن السهل نقل مراحل الحياة المبكرة لكثير من الأنواع المائية على مسافات طويلة كما أنه يتطلب حيزاً ضئيلاً للشحن. وهناك تبادل كبير لأرصدة من الأنواع الخالية من الأمراض مثل السلمون والأربيان.
- يتم تبادل المادة الوراثية الحرجية، وخاصة البذور وكذلك الأجزاء المقطوعة أو أجزاء التكاثر الأخرى في الأشجار لأغراض البحوث والتربية والتدريب.
- يتم نقل جموع فرعية من اللافقاريات من بلد إلى آخر كعوامل مكافحة حيوية للآفات (مثل اللافقاريات الأخرى أو الأعشاب). أما تبادل اللافقاريات الحية الأخرى للأغذية والزراعة، مثل الملقحات، فهو أقل شيوعاً.
- تتبادل المجموعات الميكروبية المستخلصات أو السلالات لطائفة واسعة من الموارد الوراثية الميكروبية ذات الصلة بالأغذية والزراعة (المكافحة الحيوية، وتخمر الأغذية، والكائنات الممرضة وغيرها). ويمكن أيضاً تبادل الموارد الوراثية الميكروبية عن طريق عينات التربة أو المياه.

11- ويصعب أحياناً وضع خط فاصل بين الموارد الوراثية والموارد البيولوجية. فمعظم المنتجات الزراعية تحتوي على مواد وراثية، في مرحلة ما، وكثير منها يصل إلى الأسواق على الشكل الذي يمكن أن تتكاثر فيه أو تتحسن وراثياً، مثل بذور النباتات؛ وحيوانات التربية في المزارع؛ والأسماك الحية؛ والخميرة. والحصول على الأسماك الصغيرة لأغراض التربية التجارية مثلاً قد لا يعتبر حصولاً على موارد وراثية. ولكن التدجين التدريجي للأسماك والذي قد ينتج عن هذا النشاط يمكن أن يجعل صغار الأسماك من الموارد الوراثية. ويكشف هذا المثال عن مشكلة التمييز بين الموارد الوراثية والموارد البيولوجية. ويمكن استخدام كثير من المنتجات الزراعية كموارد وراثية وكموارد بيولوجية، وغالباً لا يتضح الغرض الذي ستستخدم من أجله ولا يمكن التنبؤ به وقت الحصول عليه في بادئ الأمر.

استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتبادلها

12- تمثل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة جوهر نظام الأغذية العالمي. فجميع السلع الزراعية تنحدر من موارد وراثية في جميع أنحاء العالم. ويعتمد الإنتاج الزراعي على الاندماج المستمر للموارد الوراثية لضمان استقرار الإنتاج والنمو المستدام. وتعتمد جميع البلدان على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي لا يمكن الحصول عليها داخل أراضيها. وتبادل الموارد الوراثية فيما بين البلدان له تاريخ طويل، وأصبح عملاً روتينياً منذ أن ظهرت الزراعة الحديثة إلى الوجود.⁶

⁶ انظر Kelly Day Rubinstein & Melinda Smale (2004), International exchange of genetic resources, the role of information and implications for ownership: the case of the U.S. National Germplasm System. EPTD Discussion paper No. 119.

13- ويواجه قطاع الأغذية والزراعة اليوم تحديات جديدة وغير مسبوق، وعليه أن يحقق الأمن الغذائي العالمي في زمن تغير المناخ. وتقدر المنظمة أن عدد الجوعى يمكن أن يتجاوز رقم المليار. ففي النصف الأول من هذا القرن، ومع نمو السكان إلى نحو 9 مليارات، سيتضاعف الطلب العالمي على الأغذية والأعلاف والألياف بينما قد يجري أيضا استخدام النظم الزراعية في أغراض الطاقة الحيوية والأغراض الصناعية الأخرى. وفي معظم الأقاليم، سيعيش عدد أقل من السكان في المناطق الريفية وسيكون المزارعون أقل عددا. وستحتاج البلدان الآن إلى تكنولوجيات جديدة ومصادر للتنوع الوراثي لزراعة الكثير بصورة مستدامة في مساحة أقل من الأراضي، وبقليل من الأيدي العاملة. وقد تعتمد البلدان أكثر من أي وقت مضى على استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي تنشأ في كل مكان لتحقيق وصون الأمن الغذائي وإثراء غذاء الإنسان.

14- وقد يشكل الحفاظ على التنوع الوراثي واستخدامه الأساس لمواجهة تغير المناخ في الأغذية والزراعة. ففي أجزاء كثيرة من العالم، من المحتمل أن تتجاوز معدلات تغير المناخ القدرة على التكيف بالنسبة لطائفة عريضة من المحاصيل وسلالات الأعلاف، وحيوانات المزارع، وتربية الأحياء المائية، وجموع الأشجار المستخدمة في نظم الأغذية والزراعة. كما أن تغير المناخ، إلى جانب التجارة في المنتجات الزراعية، سيتيح أيضا فرصا للعوامل المرضية الميكروبية لأن تنشط في أجزاء من العالم حيث كانت في السابق ذات أثر محدود أو دون أي تأثير. وستتمثل الآثار العامة لتغير المناخ في زيادة الاعتماد الكلي للبلدان على الموارد الوراثية خارج حدودها - كمصادر للتكيف الوراثي مع الإجهادات الحيوية واللاحيوية الجديدة.

15- وسيكون من المهم فهم الاتجاهات في تدفق الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بالنسبة لصانعي القرارات الزراعية في العقود القادمة. وغالبا ما كانت هذه التبادلات لا يتم رصدها وتوثيقها بصورة منتظمة. غير أن الدلائل التي تروى والبيانات الأخرى تعطي أمثلة على أهمية التبادل الوراثي. وعلى سبيل المثال، استخدمت البيانات عن السلع ومنتجات الأسماك المتداولة في التجارة لإعطاء فكرة على الأقل عن بعد ومدى التبادل الحالي للموارد الوراثية المائية على المستوى العالمي، مع ملاحظة أن المعلومات المتاحة لا تساعد على التمييز بين "الموارد الوراثية" بمعناها الضيق، والسلع.

16- وقد يتغير الاتجاه السائد لحركة المواد الوراثية بمرور الوقت. ويعتقد أن تدجين الحيوانات الزراعية على سبيل المثال قد حدث فيما لا يقل عن 12 منطقة من العالم وتم تدجين عدة أنواع في أكثر من إقليم واحد. غير أن الموارد الوراثية لكثير من أنواع الحيوانات الزراعية لا تأتي حاليا من المناطق التي تم فيها أصلا تدجين الأنواع. والواقع أن مراكز المنشأ لمعظم أنواع الحيوانات الزراعية لا تقوم اليوم بدور هام على وجه الخصوص كجهات لتوريد الموارد الوراثية المتداولة في التجارة الدولية. وفي حين أن عمليات التبادل السابقة للمواد الوراثية والظروف التي تمت فيها قد أثارت النقاش حول تدابير الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها، من الواضح أيضا أن ترتيبات وسياسات الحصول واقتسام المنافع التي يجري وضعها حاليا يلزم أن تضع في اعتبارها الترتيبات الحالية والاحتياجات المحتملة في المستقبل على حد سواء. وتتضمن الفقرات التالية معلومات عن الاتجاهات الحالية في عمليات تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

17- قد يظهر مدى تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على نطاق العالم من خلال الإشارة إلى عدد من المواد المدرجة في الملحق 1 الذي أرسلته مراكز البحوث الزراعية الدولية في إطار الاتفاق الموحد لنقل المواد التابع للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وبناء على أحدث تقرير قدمته المراكز إلى الجهاز الرئاسي للمعاهدة، قامت المراكز بتوزيع ما مجموعه 444 824 عينة من الأنواع المدرجة في الملحق 1 في الفترة ما بين 1 أغسطس/آب 2007 و 31 يوليو/تموز 2008. وقد أرسل ثمانون في المائة من العينات التي تمكنت المراكز من توفير تفاصيل بشأنها عن نوع الجهات المتلقية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأرسل 6 في المائة إلى البلدان المتقدمة، و14 في المائة كان على شكل تحويلات فيما بين المراكز.⁷

الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة

18- هناك عدد من العوامل التي تحد من التقدير الكمي للتبادل الدولي للموارد الوراثية الحيوانية: فالبيانات عن التحركات الدولية للحيوانات الحية غالباً لا تفرق بين حيوانات التربية وتلك المستخدمة لأغراض الإنتاج؛ ولا تقدم شركات التربية عبر الوطنية بيانات عن عمليات التبادل داخل الشركات؛ وغالباً لا تشير بيانات الاستيراد والتصدير إلى مصدر المواد المعنية أو وجهتها؛ وفي بعض أجزاء من العالم، لا يتم تسجيل التحركات. وتعد قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة، والتي تحتوى على بيانات عن التجارة في الأبقار الحية لأغراض التربية، والمشي البقري، والخنزير الحية لأغراض التربية والخيول الحية لأغراض التربية، المصدر الأشمل للبيانات العالمية. وتفيد دراسة استندت إلى هذه البيانات بأن صادرات المواد الوراثية تسيطر عليها أمريكا الشمالية وأوروبا في المقام الأول. وتبين النتائج أنه بالنسبة لجميع السلع الثلاث، كانت التدفقات محدودة للغاية من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان الأعضاء في هذه المنظمة (والتي يطلق عليها اسم "الشمال" الغني). وعلى العكس من ذلك، هناك تدفقات كبيرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة، وهو ما يعادل نحو ثلث قيمة التجارة الدولية في السلع المذكورة أعلاه في عام 2005 - وقد ارتفع هذا الرقم بنحو 20 في المائة عام 1995. وأوضحت الدراسة أن التجارة فيما بين بلدان الشمال لا تزال مسيطرة بشكل عام. وقد توصلت دراسات أخرى حاولت تقدير التدفقات التجارية العالمية في الموارد الوراثية الحيوانية في الماضي القريب إلى نتائج مماثلة تقريبا فيما يتعلق بسيطرة أمريكا الشمالية وأوروبا كجهات مصدرة.

الموارد الوراثية الميكروبية للأغذية والزراعة

19- يجري أيضاً تبادل الموارد الوراثية الميكروبية على المستوى العالمي بصورة منتظمة. ويتولى التوزيع والتبادل العالمي للكائنات الحية الدقيقة المتاحة بشكل عام شبكة تضم أكثر من 500 مجموعة عامة من مجموعات الاستنبات

⁷ انظر الوثيقة IT/GB-3/09/Inf.15 (<ftp://ftp.fao.org/ag/agp/planttreaty/gb3/gb3i15e.pdf>)

البكتيري الأعضاء في الاتحاد العالمي لمجموعات الاستنبات البكتيري. وتحفظ الشبكة بأكثر من 1.4 مليون سلالة. ومع أن معظم الكائنات الحية الدقيقة التي يجرى حالياً استنباتها والاحتفاظ بها في مجموعات منتشرة بصورة نسبية أو مطلقة، يوجد مع هذا لأسباب عملية، درجة كبيرة من التكامل فيما بين البلدان. فحتى أكبر مجموعات الاستنبات في العالم تحتفظ بأقل من 2 في المائة من التنوع الإجمالي للسلاسل التي تم عزلها وحفظها حالياً في مجموعات الاستنبات العامة. ويبين تحليل متعمق لقائمة البلدان المودعة والموردة أن غالبية العينات التي تم إيداعها في بلدان تنتمي إلى مجموعات استنبات في منظمة التجارة والتنمية في الميدان الاقتصادي كان منشؤها البلدان الأعضاء في هذه المنظمة مع أن النسبة المئوية من العينات التي منشؤها بلدان غير أعضاء في هذه المنظمة تمثل مجموعة فرعية هامة.

الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة

20- تعد تربية الأحياء المائية السبب الرئيسي للحركة المتعمدة لأنواع الأحياء المائية إلى مناطق خارج موطنها الأصلي، وقد انتقلت الأنواع المزروعة بصورة مكثفة في جميع أنحاء العالم. وتعد آسيا اليوم المنتج رقم 1 للسماك البلطي الأفريقي، وتجري زراعة الأربيان ذي الأرجل البيضاء، وموطنه الأمريكتان، في آسيا بدرجة أكبر من الأنواع المحلية. ومع أن أسماك السلمون لا توجد عادة في نصف الكرة الجنوبي، تعد شيلي ثاني أكبر منتج في العالم للسالمون المزروع، كما تجري الآن زراعة السلمون الأطلسي في تسمانيا، باستراليا أيضاً. وبدأ ظهور الأسماك الساطعة الألوان وأنواع أخرى من الأسماك بصورة مكثفة في جميع أنحاء العالم لأغراض الترفيه، ولتطوير المصايد وتربية الأحياء المائية. ويعد المحار الباسيفيكي القادم من اليابان أساس صناعة المحار في أمريكا الشمالية وأوروبا.

عوامل المكافحة الحيوية

21- على مدى تاريخ مكافحة الآفات، كان يجري نقل عوامل المكافحة الحيوية التي ثبتت فاعليتها في بلد ما إلى بلدان أخرى. وهناك 119 بلداً على الأقل قدمت في مرحلة من المراحل عوامل المكافحة الحيوية لبلدان أخرى، وأطلق 145 بلداً عوامل المكافحة الحيوية التي قدمتها بلدان أخرى. وفي حين أن نسبة عالية من الإطلاقات الكلية لعوامل المكافحة الحيوية تمت في بلدان ذات دخل مرتفع، فإن هذه البلدان كانت أيضاً من الناحية التاريخية الجهات الموردة الرئيسية لعوامل المكافحة الحيوية.

الموارد الوراثية الحرجية

22- يقوم توريد وتبادل المادة الوراثية للأشجار بدور حيوي في صون الموارد الوراثية الحرجية وإدارتها واستخدامها. وعلى سبيل المثال، تحصل بلدان كثيرة على بذور أشجار الصنوبر المكسيكية والمزروعة في أمريكا الوسطى لإيجاد أنواع قادرة على التكيف لزراعتها في مواقع هامشية بالمناطق المدارية ودون المدارية.

ثالثاً - طرائق التبادل

23- ظهر نظام قانوني دولي جديد يمكن أن يحدد من جديد الأساس لتدفق الموارد الوراثية. فقد وفرت اتفاقية التنوع البيولوجي التي اعتمدت في عام 1992 حافزا لهذا التغيير نظرا لأنها أول صك دولي ملزم قانونا يعترف بالحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية، وأكد بوضوح سلطة الحكومات في تقرير الحصول على الموارد الوراثية داخل مجال اختصاصها. وقد جرى تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لعدة قرون بناء على الاعتقاد بأن في استطاعة كل شخص الحصول على هذه الموارد واستخدامها شريطة التوصل إلى اتفاق بطبيعة الحال مع المالك الفعلي لهذه المواد.⁸ غير أن الشواغل المتزايدة بسبب الاستخدام غير المرخص به للموارد الوراثية وعدم اقتسام المنافع الناشئة عن استخدامها بصورة منصفة مع البلدان الموردة، أدى إلى وضع نظام قانوني جديد يمكن أن يؤدي، كما يخشى البعض، إلى تقييد الحصول على الموارد الوراثية بشكل خطير، والتي يعد استخدامها أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي.

24- وبناء على الأساس المنطقي القائل بأن اقتسام المنافع مع البلدان الموردة للموارد الوراثية سيعمل كحافز إيجابي للحفاظ على الموارد الوراثية واستخدامها بشكل مستدام، تعترف المادة 15 من اتفاقية التنوع البيولوجي بالحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية وتحقق توازنا بين الحصول على الموارد الوراثية واقتسام نتائج البحث الإنمائي والمنافع الناشئة عن الاستخدام التجاري وغيره للموارد الوراثية. وبينما تنص المادة 15 من الاتفاقية على أن تسعى الأطراف المتعاقدة لتهيئة الأوضاع التي تسهل الحصول على الموارد الوراثية من أجل الاستخدامات السليمة بيئيا وألا تفرض قيودا تتعارض مع أهداف الاتفاقية، فإن هذا الحصول، في حالة منحه، يخضع لشروط متفق عليها بصورة متبادلة، وللموافقة المسبقة عن علم بالنسبة للطرف الذي يقدم مثل هذه الموارد.

الطرائق القائمة

25- غير أن واقع تبادل الموارد الوراثية، خاصة في مجال الأغذية والزراعة، لا يزال مختلفا بعض الشيء. فكما تشير الدراسات الخاصة باستخدام وتبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، فإن التبادل المباح لهذه الموارد لا يزال شائعا تماما. وهذا يشمل التبادل لأغراض البحث الإنمائي والتبادل التجاري على حد سواء، مثل شراء حيوانات التربية الزراعية لتطوير الثروة الحيوانية والموارد الوراثية المائية لأغراض إنتاج الأحياء المائية. وفي حين توجد أمثلة على الاتفاقات الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها والتي تم إبرامها من أجل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة،⁹ فإن الطرائق التي يتم تبادل هذه الموارد من خلالها تختلف اختلافا كبيرا من قطاع إلى آخر، وداخل كل قطاع من قطاعات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

⁸ انظر Background Study Paper No.2.

⁹ انظر، على سبيل المثال، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (2008). الحصول واقتسام المنافع من الناحية العملية: الاتجاهات في قطاعات الحصول على أساس المشاركة، الصفحات 64-68.

26- ولتيسير وتبسيط النظر في الترتيبات والسياسات الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها، يمكن أن يتم تبادل هذه الموارد على غرار الطرائق التي يتم تبادلها في إطارها. ويتم تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على النحو التالي:

- التبادل المجاني وبدون أي اتفاق محدد أو تشريع يسري على التبادل.
- على أساس الدفع المسبق مع افتراض أن قيمة الموارد الوراثية يتضمنها السعر الذي دفعه المشتري.
- على أساس اتفاق رسمي (مثل الاتفاق الموحد لنقل المواد) أو تشريع قائم لا يطلب من المتلقي اقتسام المنافع، سواء كان ذلك مع الجهة الموردة، أو البلد المورد، أو صندوق متعدد الأطراف.
- على أساس اتفاق رسمي (سواء كان قائماً أو غير قائم على تشريع خاص بالحصول على الموارد واقتسام المنافع) وينص صراحة على اقتسام المنافع، مثلاً عن طريق وضع شروط لاقتسام المنافع أو طلب الاتفاق على اقتسام المنافع بمجرد أن تتحدد المنافع المحتملة.

27- ويبدو أنه يمكن القول بأن معظم الموارد الوراثية للأغذية والزراعة يتم تبادلها دون اتفاق رسمي ودون تشريع محدد يبين شروط اقتسام المنافع، باستثناء الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. غير أن عمليات التبادل يمكن أن تخضع لقيود تتعلق بحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. وفي معظم الأحيان لا يكون هناك تمييز من الناحية العملية بين قيمة المواد الوراثية كموارد وراثية وقيمتها كموارد بيولوجية. وعلى سبيل المثال يتم الاتجار بالحيوانات عادة مع الافتراض بأن قيمتها كموارد وراثية تدخل ضمن السعر الذي دفعه المشتري. وفي حالة الاتفاقات التي تبرم والتي لا تسمح للمتلقي بأن يبيع مواد التربية التي تم الحصول عليها من المصدر الوراثي، مثلاً في الصناعات التي تعتمد على الخنازير والدواجن، فإن مثل هذه الاتفاقات تخدم عادة غرض حماية مصالح الموزع ولا تنص على اقتسام المنافع مع البلد المورد. ويبدو الموقف مماثلاً في حالة موارد الأحياء المائية، وخاصة الموارد الوراثية السمكية. ويبدو أن معظم مواد التربية تشتق مباشرة من القنوات التجارية العادية أو من المناطق البرية. وفي حين تستخدم اتفاقات نقل المواد لمنع محطات التكاثر أو مرافق التربية من بيع مخزوناتها لأغراض التربية، فإن هذه الاتفاقات تهدف إلى الاعتراف بحق المربي وحمايته، وليس إلى اقتسام المنافع، كما تتوقعه عادة الصكوك الخاصة بالحصول على الموارد واقتسام المنافع.¹⁰

الصكوك الناشئة

28- عند إعداد صكوك دولية ووطنية عن الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها، قد تتغير طرائق تبادل هذه الموارد بدرجة كبيرة. وترد مقدمة مختصرة عن المفاوضات الجارية بشأن نظام دولي للحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها وكذلك النص التفاوضي الذي نتج عن الاجتماع الأخير للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقسام المنافع، في الوثيقة المعنونة *حالة المفاوضات بشأن النظام الدولي للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها*.¹¹ ويجري في الوقت الحاضر أيضاً النظر في جوانب معينة للحصول على الموارد الوراثية

¹⁰ The use and exchange of aquatic genetic resources, Background Study Paper No. 45, pp. 24-25.

¹¹ الوثيقة CGRFA-12/09/3.2.

واقترام المنافع الناتجة عن استخدامها في منتديات دولية أخرى، مثل نظام معاهدة أنتاركتيكا واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،¹² والمنظمة العالمية للملكية الفكرية،¹³ ومنظمة الصحة العالمية.¹⁴

29- وبينما تستمر المفاوضات بشأن النظام الدولي، فإن عددا متزايدا من البلدان في سبيله لوضع تشريع خاص بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها، ويشمل نطاقها الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في أغلب الحالات. وحدد تحليل استهله المنظمة عددا من القضايا التي قد تصبح ذات صلة بالجهات الموردة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة ومستخدميه، من بينها:¹⁵

- يبدو أن هناك عددا قليلا للغاية من القوانين والصكوك القائمة يفرق بين الموارد الوراثية للأغذية والزراعة والاستخدامات الأخرى للموارد الوراثية. والواقع أن هناك فيما يبدو عدة قوانين تدرج في نطاقها حتى الموارد البيولوجية، والتي تشمل أيضا السلع الزراعية ما لم تكن معفاة صراحة.
- يتم عادة تعريف الأنشطة التي يشملها تشريع الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها بعبارة فضفاضة للغاية، وهذا سيجعل الحصول على أي موارد وراثية للأغذية والزراعة، سواء كانت لأغراض تجارية أو لأغراض البحوث، نشاطا يخضع لنوع من الموافقة في إطار الصكوك ذات الصلة.
- تنص معظم القوانين على عدد من الإعفاءات وكذلك على إجراءات مبسطة للحصول بالنسبة لأنشطة معينة. وتوصلت بعض القوانين، على سبيل المثال، إلى استثناء للمواد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق 1 من المعاهدة الدولية.
- تستبعد بلدان قليلة من نطاق قوانينها الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها سلالات نباتية تخضع لوقاية السلالات النباتية لضمان عدم خضوع استخدام السلالات المحمية، كمصدر أولي للتنوع، لأية قيود، على غرار ما يسمى "إعفاء المربين".
- تنص بعض الصكوك على إعفاءات أو إجراءات مبسطة لاستخدام الموارد الوراثية لأغراض البحوث أو لأغراض التصنيف. غير أنه في حالة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، قد لا يتسنى تطبيق مثل هذه الإعفاءات أو عمليات التبسيط، نظرا لأن الغرض النهائي من البحوث قد يؤدي إلى استخدام تجاري.
- من الواضح أن هناك أحكاما ذات صلة أكبر بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة تعفي عمليات الحصول من نطاق التشريع بالنسبة للأنشطة المتصلة بصون الموارد الوراثية، أو حصول مجتمعات تقليدية معينة، والذي قد يشمل في بعض الحالات مجتمعات المزارعين. وهناك إعفاءات خاصة بالاستخدام الشخصي واستهلاك الموارد الوراثية تتعلق بمستهلكي منتجات الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى.
- تتطلب صكوك كثيرة موافقات من مختلف السلطات، مع أن السلطات التي تتعامل مع الأغذية والزراعة يبدو عادة أنها لا تشارك في عملية صنع القرار، برغم العدد الكبير من عمليات الحصول على الموارد

<http://www.un.org/Depts/los/biodiversityworkinggroup/biodiversityworkinggroup.htm> 12

<http://www.wipo.int/tk/en/> 13

<http://apps.who.int/gb/pip/> 14

Framework study on food security and access and benefit-sharing for genetic resources for food and agriculture, 15

Background Study Paper No. 42

الوراثية للأغذية والزراعة. وتضع بعض الصكوك إجراءات للموافقة متعددة المستويات تتطلب من الجهة المتلقية العودة إلى الجهة المانحة للمواد الوراثية بمجرد تحديد الاستخدام التجاري.

- يبدو أن معظم القوانين الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها لا تضع خطوطاً زمنية أو معالم معينة لتطبيق إجراءات الحصول على الموارد الوراثية. غير أن معرفة طول وطبيعة الوقت اللازم غالباً ما يكون أساسياً بالنسبة للمستخدمين المحتملين. وتبين دراسات الحالة أن الحصول على موافقة مسبقة عن علم من جميع الأطراف والنص على ذلك في الاتفاقات يستغرق من عام إلى عامين في المتوسط.¹⁶ ومثل هذه الإجراءات المطولة الخاصة بالموافقة قد تؤخر كثيراً استخدام وتطوير الموارد الوراثية المطلوبة لتحسين الإنتاج الغذائي والزراعي.

30- وهناك عدد متزايد من البلدان في سبيله إلى تنظيم تبادل الموارد الوراثية عن طريق تشريع خاص بالحصول على هذه الموارد واقتسام منافعها. ومع أن النقاش حول الحصول على الموارد واقتسام المنافع نادراً ما يركز على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، (ربما باستثناء الموارد الوراثية المحصولية التي تغطي المعاهدة الدولية أهمها من الناحية العالمية)، يبدو أن معظم (مشاريع) الصكوك لا يغطي الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ويبدو أن قليلاً منها يفرق بين استخدامات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامات الموارد الوراثية الأخرى.

رابعاً- اعتبارات السياسة العامة بشأن

الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها

31- يمثل وضع سياسات وطنية عن الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها والمفاوضات الجارية بشأن النظام الدولي تحدياً أمام قطاع الأغذية والزراعة. غير أن قليلاً من أوساط المستخدمين التي تعتمد على توافر الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لم توجه حتى الآن اهتماماً كبيراً إلى هذا التحدي. وهذا أمر يبعث على الدهشة، نظراً لأن عمليات تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة يمكن أن يشكل نصيباً كبيراً من جميع عمليات تبادل هذه المواد.

الطبيعة الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

32- ينبغي أن تعبر اعتبارات السياسة بشأن الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها عن الطبيعة الخاصة بهذه الموارد وسماتها المميزة. وهناك اعتراف على نطاق واسع بالطبيعة الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة. فقد اعترف مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي صراحة "بالطبيعة الخاصة للتنوع الزراعي،

¹⁶ أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (2008). الحصول واقتسام المنافع من الناحية العملية: الاتجاهات في قطاعات الحصول على أساس المشاركة، الصفحة 25 (<http://www.cbd.int/doc/publications/cbd-ts-38-en.pdf>).

وخصائصه المميزة والمشاكل التي تحتاج إلى حلول مميزة.¹⁷ وقد يستحق العديد من هذه الخصائص المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة اهتماما خاصا في سياق تنظيم الحصول على هذه الموارد واقتسام المنافع المشتقة من استخدامها. وتشمل هذه السمات:

- الدور الأساسي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتبادلها لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية، بما في ذلك الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة؛
- والترابط بين البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، أي أن جميع البلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي تنشأ في أماكن أخرى؛
- وأن كثيرا من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة قد طورت على مدى فترات طويلة من الزمن استنادا إلى مواد نشأت في أجزاء مختلفة من العالم، ولهذا فإنها غالبا ما تكون نتاج أجيال كثيرة من الشعوب من بلدان كثيرة مختلفة؛
- ويتم تداول الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بأعداد كبيرة من العينات وأحيانا تتطلب منح حق الحصول بسرعة كبيرة كما في حالة المكافحة الحيوية على سبيل المثال؛
- وأن الغرض من عمليات الحصول هذه عادة ما يكون معروفاً، أي الاستخدام النهائي للمنتجات النهائية للأغذية والزراعة؛
- ووجود أنماط تقليدية وعرفية للتبادل تطبق على الكثير من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وتعد المعارف والثقافة الأصلية جزءاً لا يتجزأ من إدارة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛
- وبالنسبة لكثير من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، يعد استخدام الإنسان لها شرطا أساسيا لبقائه وليس تهديدا له؛
- وكثيرا ما يسهم التفاعل بين البيئة والموارد الوراثية وممارسات الإدارة التي تتم في الموقع داخل النظم الأيكولوجية الزراعية في إيجاد حافطة دينامية للتنوع البيولوجي الزراعي.

33- ويمكن أن تتضمن السياسات التي تستوعب الخصائص المميزة للموارد الوراثية النباتية عناصر مختلفة على مستويات مختلفة. وقد يود مقررو السياسات النظر فيما يلي على سبيل المثال:

- نهج قطاعية تسمح بالمعاملة التفضيلية لقطاعات مختلفة من الموارد الوراثية، أو مكونات مختلفة من التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، أو أنشطة مختلفة، أو لأغراض تنفذ من أجلها.¹⁸
- تحديد أنواع معينة من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي قد يعتبر فيها المنح المتبادل لحق الحصول طريقة فعالة لاقتسام المنافع المشتقة من استخدامها بطريقة منصفة ومتكافئة.
- إجراءات مبسطة وربما موحدة للتصريح بالحصول واقتسام المنافع تسمح بالحصول السريع والروتيني من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية للأغذية والزراعة وصونها.

¹⁷ انظر القرار 5/5 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

¹⁸ انظر الوثيقة UNEP/CBD/WG-ABS/7/2، (http://www.cbd.int/doc/meetings/abs/abswg-07/official/abswg-07-02-en.pdf).

- ربط خطط الحصول واقتسام المنافع بالنسبة للمكونات المختلفة للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة بالممارسات التقليدية والعرفية والتجارية القائمة لتجنب ارتفاع تكاليف المعاملات وتسهيل الامتثال.
- نهج متعددة الأطراف لاقتسام المنافع، مثل صندوق دولي أو آليات أخرى حيث يمكن الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من عدة بلدان.
- إعفاءات أو إجراءات مبسطة بالنسبة لموارد وراثية معينة و/أو أنشطة معينة معها (مثل التوصيف والصون).
- إشراك السلطات الإدارية ذات الصلة وأوساط المستخدمين في إجراءات صنع القرار التشريعي والإداري لضمان اتخاذ قرارات مدروسة وتجنب التشوهات الناتجة عن تدفق الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

34- وليس الغرض من قائمة العناصر التي يمكن النظر فيها لاستيعاب بعض الخصائص المعينة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة أن تكون قائمة شاملة. فالغرض من القائمة هو تجميع أفكار عن الطريقة التي يمكن بها ترجمة بعض الخصائص المعينة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة إلى عناصر ملموسة للسياسات العامة. ويمكن استخدام بعض العناصر المدرجة في القائمة عندما يتعلق الأمر بالموارد الوراثية المستخدمة لأغراض أخرى غير الأغذية والزراعة، في حين تعبر عناصر أخرى عن الطبيعة الخاصة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

خيارات للتعامل مع الخصائص المعينة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة في إطار النظام الدولي للحصول على هذه الموارد واقتسام منافعها

35- يمكن للنظام الدولي للحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها أن يغطي أو لا يغطي الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وفي أي من الحالتين، توجد عدة خيارات للتعامل مع الخصائص المعينة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة ولضمان اتساق السياسات والتدعيم المتبادل لمختلف العمليات، وتجنب ازدواجية العمل وحالات التناقضات المحتملة.

البديل 1: استبعاد الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من النظام الدولي للحصول على الموارد واقتسام منافعها

36- سيؤيد هذا الخيار الاعتراف القائم بالطبيعة الخاصة للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وخصائصها المميزة، والمشاكل التي تحتاج إلى حلول مميزة. وسيسمح هذا الخيار للهيئة بمواصلة دور الحوكمة الذي تمارسه عند النظر في الحصول على الموارد واقتسام منافعها، بالنسبة لجميع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي لا تغطيها المعاهدة الدولية، بطريقة متعمقة وقطاعية، ويمكن أن يسمح بوضع حلول تلائم العناصر المختلفة للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة حسب الاقتضاء.¹⁹ ويمكن لهذا الخيار أن يتجنب الازدواجية والتداخل في عمل الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي

¹⁹ الوثيقة UNEP/CBD/WG-ABS/7/INF/3/Part.1، الفقرة 2-4.

والهيئة. ويمكن أن يتفادى أيضاً حالات التناقضات طالما أن السياسات والترتيبات التي تسري على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة تتواءم مع اتفاقية التنوع البيولوجي، وتضمن قيام تعاون وثيق بين الاتفاقية والمعاهدة الدولية والهيئة.

37- وسيحتاج هذا الخيار إلى تعريف واضح لمصطلح "الموارد الوراثية للأغذية والزراعة". ولمواجهة الشواغل التي تتمثل في أن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة قد استبعدت في إحدى المرات من النظام الدولي، فإنه لن تتبلور قواعد دولية تتعلق بالحصول على مثل هذه الموارد واقتسام منافعها لفترة طويلة قادمة، ويمكن تغيير الخيار عن طريق الإنهاء التلقائي للاستبعاد بعد تاريخ معين. وحتى ذلك التاريخ، سيطبق النظام الدولي بأثر رجعي ما لم تكن قد وضعت قواعد للموارد الوراثية للأغذية والزراعة في هذه الأثناء.

البديل 2: إدراج الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في النظام الدولي للحصول على الموارد واقتسام منافعها

38- سيمثل هذا الخيار تحديات قانونية، خاصة فيما يتعلق بالمعاهدة الدولية. فمن المعترف به على نطاق واسع أن النظام الدولي ينبغي ألا يتداخل مع آلية الحصول على الموارد واقتسام منافعها التي أنشأتها المعاهدة الدولية. وسيؤدي هذا الخيار أيضاً إلى تقليص وإضعاف دور الهيئة في وضع حلول مفصلة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها. غير أن الكثير سيتوقف على كيفية إدراج الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في النظام الدولي، ومقدار المرونة التي سيوفرها النظام الدولي للقطاع أو استخدام تسويات معينة، ووضع قواعد منفصلة تراعي الخصائص والاحتياجات المعينة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الهيئة في مثل هذه العمليات باعتبارها الجهاز الحكومي الدولي الوحيد الذي يتعامل خصيصاً مع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

39- وإذا أصبحت الموارد الوراثية للأغذية والزراعة تشكل جزءاً من النظام الدولي، فستظل هناك خيارات مختلفة لوضع حلول مميزة لمثل هذه الموارد في إطار النظام الدولي. ويمكن للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي تكليف المنظمة وهيئاتها بوضع مثل هذه الحلول.²⁰ ويمكن للهيئة وأعضائها الإسهام أيضاً في المفاوضات بشأن اعتبارات السياسات الخاصة بالنظام الدولي فيما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها، أو دعم وتنفيذ رصد القواعد الخاصة بالحصول على الموارد واقتسام منافعها، عند تطبيقها على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

²⁰ ينبغي الإشارة إلى أن القرار 3 لمؤتمر نيروبي لاعتماد النص المتفق عليه لاتفاقية التنوع البيولوجي عن طريق الاعتراف "بالحاجة إلى البحث عن حلول للمسائل المعلقة التي تخص الموارد الوراثية النباتية في إطار النظام العالمي لحفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وخاصة (أ) الحصول على مجموعات خارج مواقعها ليست مطلوبة وفقاً لهذه الاتفاقية؛ (ب) ومسألة حقوق المزارعين"، استهل تنقيح المشروع الدولي للموارد الوراثية النباتية، والذي أدى في عام 2001 إلى اعتماد المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

40- وفي حالة تغطية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بواسطة النظام الدولي، فإن هذه المسألة قد لا تكون أهم مسألة تتعلق بالسياسات في النقاش بشأن السياسات والترتيبات الخاصة بالحصول على هذه الموارد واقتسام منافعها. والأمر الأكثر أهمية هو أن يكون هناك فهم شامل من جانب مقرري السياسات للممارسات والطرائق القائمة التي تطبق على استخدام وتبادل المكونات المختلفة للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، والاحتياجات الخاصة لهذا النوع من التنوع البيولوجي، عند وضع حلول تهدف إلى تحقيق الحصول على الموارد واقتسام منافعها بالنسبة للزراعة المستدامة والأمن الغذائي العالمي.

خامساً- التوجيهات المطلوبة

41- قد تود الهيئة:

- (أ) أن تؤكد من جديد الحاجة إلى مساهمة المنظمة والهيئة في مواصلة العمل بشأن الحصول على الموارد واقتسام منافعها لضمان سيره في اتجاه يدعم الاحتياجات الخاصة للقطاع الزراعي، فيما يتعلق بجميع مكونات التنوع البيولوجي التي تهتم بالأغذية والزراعة.
- (ب) أن توصي بأن يعبر أي صك دولي بشأن الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها يغطي الموارد الوراثية للأغذية والزراعة تعبيراً كاملاً عن طبيعتها الخاصة ويراعي خصائصها المميزة، والمشاكل التي تحتاج إلى حلول مميزة؛
- (ج) أن توصي بأن تتعاون المنظمة وهيئاتها بصورة وثيقة مع مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع التابع لها لضمان اعتراف النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد واقتسام منافعها بوجود ممارسات تقليدية وعرفية للتبادل التجاري، والطائفة الكاملة من الطرائق التي يتم في إطارها تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وضرورة مراعاة الممارسات المختلفة وطرائق التبادل في الترتيبات والسياسات الخاصة بالحصول على الموارد واقتسام منافعها؛
- (د) أن تؤكد على ضرورة استكشاف وتقدير حلول معينة ومفصلة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها، تلائم العناصر المختلفة للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، بهدف ضمان حفظ هذه الموارد واستخدامها المستدام بطريقة متكاملة والاقتسام المنصف والمتكافئ للمنافع الناشئة عن استخدامها، بما يتواءم مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي؛
- (هـ) أن توصي بأن تتيح المنظمة منتدى لأعضائها لتقديم توصيات تتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة للمفاوضات الجارية عن النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد واقتسام منافعها، والمساعدة في تنفيذ و/أو وضع أطر أو صكوك منفصلة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، أو مجموعات فرعية منها، تتواءم مع اتفاقية التنوع البيولوجي، استناداً إلى نتائج المفاوضات الخاصة بالنظام الدولي؛

- (و) أن تحث على تنفيذ العملية من خلال الدورات العادية والاستثنائية للهيئة، والتي تعقد عند الضرورة بموارد خارجة عن الميزانية، وبمساعدة هيئاتها الفرعية وبالتعاون الوثيق مع اتفاقية التنوع البيولوجي وفريقها العامل المخصص؛
- (ز) أن تطلب إلى أماناتها تقديم تقرير عن حالة المفاوضات بشأن النظام الدولي للحصول على الموارد واقتسام منافعها إلى الدورة القادمة للهيئة؛
- (ح) أن تطلب إلى المدير العام عرض هذه التوصيات على مؤتمر المنظمة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.